

E

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/EC.7/2020/2
1 December 2020
ORIGINAL: ARABIC

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي



اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)



اللجنة التنفيذية
الاجتماع السابع
اجتماع افتراضي، 21 كانون الأول/ديسمبر 2020
البند 3 من جدول الأعمال المؤقت

تنفيذ التوصيات الصادرة عن اللجنة في دورتها الاستثنائية السادسة

موجز

عقدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) دورتها الاستثنائية السادسة في عمان، في 21 و22 كانون الأول/ديسمبر 2019، واعتمدت في ختامها مجموعة من التوصيات، منها ما هو موجّه إلى الدول الأعضاء ومنها ما هو موجّه إلى الأمانة التنفيذية. وتستعرض هذه الوثيقة الإجراءات التي اتخذتها الأمانة التنفيذية لتنفيذ التوصيات الموجّهة إليها.

واللجنة التنفيذية مدعوة إلى أخذ العلم بما نُفدَ وإبداء الرأي بهذا الشأن.

التوصيات الصادرة عن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) في دورتها الاستثنائية السادسة الموجهة إلى الأمانة التنفيذية والإجراءات المتخذة لتنفيذها

التوصية (أ)

مواصلة إعداد التقارير الفنية حول التطورات الإقليمية والعالمية في مجال تمويل التنمية، وتحليل تداعياتها الإقليمية، وتحويل نتائجها إلى أوراق سياساتية مختصرة، مع أهمية إلقاء الضوء على بعض جوانب الخصوصية في المنطقة بشأن تمويل التنمية مثل دور المؤسسات الوقفية.

الإجراءات المتخذة

فرضت جائحة كوفيد-19 واقعاً جديداً وتحديات غير مسبوقة في العالم والمنطقة خاصة فيما يتعلق بموضوع تمويل التنمية. ومنذ شهر شباط/فبراير، عملت الأمانة التنفيذية على تقديم مقترح لـ "استجابة إقليمية طارئة للتخفيف من تداعيات الوباء" على البلدان العربية، طرح توصيات في السياسات العامة الاقتصادية والمالية على المستويين الوطني والإقليمي. وبعد المقترح العام، عملت الأمانة التنفيذية على العديد من الأوراق القطاعية، حُلّت التكلفة الاقتصادية على المنطقة العربية للجائحة، وأثر الجائحة على قنوات التمويل المختلفة في المنطقة العربية، بما فيها التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر، وأسواق رأس المال، والتحويلات، والقدرة على تحمّل الديون، والحيز المالي. كما حُلّت الإسكوا أثر الجائحة على الفقر وانعدام الأمن الغذائي، وعلى شرائح السكان المختلفة، واقترحت سبباً للتخفيف من الآثار. وقد مهد هذا العمل التحليلي الطريق للأمين العام للأمم المتحدة لتكريس ورقة سياساتية شاملة لمعالجة أثر الجائحة على المنطقة العربية وطرح مجموعة متكاملة من التوصيات والتدابير لإعادة بناء اقتصادات شاملة ومرنة، تحت عنوان: "كوفيد-19 والمنطقة العربية: فرصة لإعادة البناء على نحو أفضل".

وخلال العام، أصبح دور الجائحة كعاملٍ مغيرٍ لأجندة الأمم المتحدة لتمويل التنمية جلياً، وتصدرت آثارها لائحة القضايا المطروحة في جميع المداولات الفنية، العالمية والإقليمية منها. وشاركت الأمانة التنفيذية في هذه المداولات، وأعدت قائمة خيارات لـ "أولويات السياسة العامة للمنطقة العربية في سياق الاجتماع الوزاري لتمويل التنمية" الذي عقد في 8 أيلول/سبتمبر ضمن فعاليات الجمعية العامة للأمم المتحدة، وأرسلتها إلى جميع الوفود العربية المشاركة في الاجتماع.

وبالموازاة مع الجهود الاستثنائية المبذولة لدرء آثار جائحة كوفيد-19 على تمويل التنمية في المنطقة العربية، تابعت الإسكوا العمل على هذا الملف البالغ الأهمية ضمن برنامجها العادي. وخلال عام 2020 عملت على تطوير تقارير تشخيصية تحلل الأطر الوطنية لتمويل التنمية والثغرات باعتماد مقاربة شاملة (Integrated National Diagnostics and Financing Frameworks – INDAFFs). وتقدّم التقارير تحليلاً تفصيلياً لأدوات التمويل والقنوات والوسائل غير المالية المتاحة لدعم تنفيذ أهداف ومقاصد التنمية المستدامة المكيفة وطنياً، وتوفّر تقديرات لتكاليف التنفيذ على شكل لوحة معلومات بشأن تمويل أهداف التنمية المستدامة. كما تتضمن التقارير نتائج عمليات محاكاة لتقدير الاحتياجات من التمويل حتى عام 2030، وتقدّير للفجوات والفرص الضائعة بالاستناد إلى بطاقة أداء تمويل التنمية في المنطقة العربية التي أطلقتها الإسكوا سابقاً وتعمل على تحديثها

باستمرار. كما تقدم التقارير الوطنية التشخيصية تحديداً لنقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات (SWOT) المرتبطة بخصوصيات المشهد التمويلي في البلد، ما يوفر فرضية يتم على أساسها تحديد برنامج عمل إصلاحي.

وتعمل الأمانة التنفيذية على تطوير منصة إلكترونية مخصصة لتمويل التنمية لاستكمال هذه التشخيصات وعرض خلاصة إحصائية وتحليلية تهدف إلى إتاحة النتائج لصانعي القرار بشكل ميسر يسهل اتخاذ القرارات المبنية على الأدلة.

التوصية (ب)

الاستمرار في تقييم إصلاحات العناصر المختلفة لنظم الحماية الاجتماعية، مع أهمية الإبقاء على المقاربة الشاملة لهذه النظم.

الإجراءات المتخذة

أنشأت الإسكوا، بتوصية من لجنة التنمية الاجتماعية التابعة لها في دورتها الثانية عشرة، التي عُقدت في بيروت في 8 و9 تشرين الأول/أكتوبر 2019، فريق خبراء حكومي لمتابعة قضايا إصلاح نظم الحماية الاجتماعية ولتبادل الخبرات في هذا المجال ما بين الدول العربية. وفي هذا الإطار، نظمت الأمانة التنفيذية اجتماعين إقليميين افتراضيين لفريق الخبراء، الأول في 22 نيسان/أبريل 2020 والثاني في 2 تشرين الثاني/نوفمبر 2020. وناقش الاجتماع الأول، الذي نظم بالتعاون مع المكتب الإقليمي لمنظمة العمل الدولية، سياسات الاستجابة للتداعيات الاقتصادية والاجتماعية لجائحة كوفيد-19 وجهود الدول العربية لتوفير الحماية الاجتماعية للسكان المعرضين للخطر. وكانت الإسكوا قد طوّرت أداة تفاعلية تشمل سياسات الحماية الاجتماعية والسياسات الاقتصادية والحزم التحفيزية الاقتصادية والاجتماعية التي أعلنت عنها غالبية دول العالم لمواجهة الجائحة. وقد عرضت الإسكوا هذه الأداة ونتائجها على الدول العربية في هذا الاجتماع.

أما الاجتماع الثاني للفريق، فاستعرض أداة عملية أخرى صممتها الإسكوا لاحتساب الفقر المتعدد الأبعاد ومساعدة الدول العربية على وضع استراتيجيات لمناهضته، تأخذ بالاعتبار مبادئ العدالة الاجتماعية، وبالأخص المساواة والحماية الاجتماعية.

واندرج عمل فريق الخبراء المعني بإصلاح الحماية الاجتماعية في إطار جهود الأمانة التنفيذية لتقييم مدى استجابة نظم الحماية الاجتماعية في البلدان العربية إلى الصدمات التي سببتها جائحة كوفيد-19، ولتبني مقاربة شاملة للحماية الاجتماعية باعتبارها إحدى الأدوات التي يمكن استخدامها لمكافحة الفقر.

كما تقوم الأمانة التنفيذية حالياً بتصميم أداة تهدف إلى تحديد وتحليل الفجوات والنواقص في سياسات تعتبرها الدول العربية ذات أولوية من حيث استجابتها لمبادئ العدالة الاجتماعية. وانطلاقاً من هذا التقييم، ستقترح الأمانة التنفيذية للإسكوا التدخلات الأساسية والإصلاحات اللازمة لسد الثغرات وتصويب عمليات صياغة السياسات الاجتماعية بشكل خاص مثل سياسات الفقر والحماية الاجتماعية.

التوصية (ج)

تكثيف الجهود المعيارية في الرصد والتحليل بهدف نشر الوعي عن السياسات والممارسات الإسرائيلية وتداعياتها المباشرة والطويلة الأمد على الشعب الفلسطيني، خاصة تلك السياسات التي تهدف إلى توطيد سيطرة إسرائيل على الأرض الفلسطينية وإبقاء الاقتصاد الفلسطيني تابعاً لها.

الإجراءات المتخذة

أعدت الأمانة التنفيذية لإسكوا مذكرة الأمين العام حول الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي على الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، ولل سكان العرب في الجولان السوري المحتل (A/75/86-E/2020/62)، تنفيذاً لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 29/2019 وقرار الجمعية العامة 243/74. وعرضت الأمانة التنفيذية المذكرة على المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة للأمم المتحدة لمناقشتها. وإثر ذلك، أقر المجلس الاقتصادي والاجتماعي القرارين 4/2021 و5/2021. كما أعدت الأمانة التنفيذية ملخصاً عن المذكرة تم تعميمه على كافة الدول الأعضاء.

التوصية (د)

تعزيز الدعم للشعب الفلسطيني ومؤسساته لتحقيق العدالة ونيل حقوقه غير القابلة للتصرف، خاصة من خلال دعم الجهود التي تهدف إلى وقف الانتهاكات الإسرائيلية للقانون الدولي، ومن خلال مقاومة الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية لتلك الانتهاكات على الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني وعلى مساعي تحقيق التنمية المستدامة، ومن خلال حشد الموارد وبناء الشراكات الإقليمية والدولية.

الإجراءات المتخذة

قامت الأمانة التنفيذية بإنشاء صندوق الإسكوا لدعم الشعب الفلسطيني بهدف تعزيز وتكثيف الأنشطة التي تنفذها بشكل يتكامل مع الأنشطة الممولة من ضمن الموازنة. وشرعت الأمانة التنفيذية بتحضير برامج للأنشطة التي يمكن تمويلها عبر هذا الصندوق، وبالاتصالات مع عددٍ من الجهات لتأمين موارد مالية له، حيث كان الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي أول من وافق على تخصيص موارد مالية لهذا الغرض. ونظمت الأمانة التنفيذية عدداً من الأنشطة الهادفة لزيادة الوعي بشأن القضية الفلسطينية وسبل دعم الشعب الفلسطيني والانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي عليه في إطار إحياء اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني (29 تشرين الثاني/نوفمبر) في العامين 2019 و2020.

وتستمر الأمانة التنفيذية في تقديم الدعم لوزارة شؤون المرأة في دولة فلسطين على مستويات عدّة لرفع قدراتها المؤسسية من جهة وتعزيز جهودها في تطوير الاستراتيجيات وخطط العمل والأدوات اللازمة من جهة أخرى. وفي هذا الإطار، اضطلعت الأمانة التنفيذية بما يلي:

- تقديم الأدوات التدريبية لتحليل السياسات من منظور المساواة بين الجنسين وتطوير سياسات مراعية للاحتياجات الاستراتيجية لكل من المرأة والرجل؛

- تحليل واقع جهود مناهضة العنف ضد المرأة ودعم تحديث الاستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضد المرأة؛
- دعم وزارة شؤون المرأة والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في تنفيذ مشروع قياس التكلفة الاقتصادية للعنف ضد المرأة؛
- إعداد موجز سياسات بشأن زيادة مشاركة المرأة في القطاعات الأمنية في دولة فلسطين؛
- إعداد التقرير الدوري حول الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمرأة والفتاة الفلسطينية، الذي يحلّل أثر الاحتلال على واقع المرأة والفتاة ويتناول أثر الأزمات على أوضاعها.

التوصية (هـ)

مواصلة الاستفادة مما يتيح المركز العربي لسياسات تغيير المناخ والمركز الإقليمي للمعرفة التابع لمبادرة ريكار من تحليلات ونتائج وتوصيات وخدمات في مجال تغيير المناخ، والاسترشاد بها في إعداد السياسات والاستراتيجيات والتقارير والبحوث على المستوى الإقليمي والوطني، وأخذ العلم بالجهود الرامية إلى حشد الموارد المالية لدعم أنشطة المركز، والحث على تكثيف هذه الجهود.

الإجراءات المتخذة

طور المركز العربي لسياسات تغيير المناخ خلال عام 2020 سلسلة من الشراكات الاستراتيجية مع جهات عالمية متخصصة مثل اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيير المناخ والمركز العالمي للتكيف والبنوك التي تدعم المشاريع المستدامة مثل البنك الإسلامي للتنمية والبنك الدولي. كما اضطلع المركز بجهود حثيثة لحشد الموارد لدعم أنشطته، وأبرزها ملخص في الفقرات التالية.

وَقَّعَ المركز مذكرة تفاهم مع اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيير المناخ في 9 أيلول/سبتمبر 2019 لتعزيز التعاون ونظم العديد من الاجتماعات والورشات الإقليمية في إطار المذكرة، منها:

- مشروع التمويل على أساس الاحتياجات في المنطقة العربية؛
- مبادرة ليما (LIMA) للتكيف والمعرفة (التي تُنفذ بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة أيضاً منذ أوائل عام 2020)؛
- إطار الشفافية المعزز لاتفاقية باريس (مطلع عام 2020)؛
- تعزيز الشراكة مع مركز التعاون الإقليمي لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بدبي، التابع لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيير المناخ، وعقد العديد من الاجتماعات والمشاركة في الفعاليات الإقليمية حول تغيير المناخ والاقتصاد الأخضر ودور الشباب في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛
- بناء القدرات حول المساهمات المحددة وطنياً (خلال عام 2020).

وقامت الأمانة التنفيذية للإسكوا بتحديث المعلومات على الموقع الإلكتروني للمركز العربي لسياسات تغيير المناخ بشكل منتظم، وربطه بقاعدة المعرفة الإقليمية الخاصة بالمبادرة الإقليمية لتقييم أثر تغيير المناخ على الموارد المائية وقابلية التأثر الاجتماعي والاقتصادي في المنطقة العربية (ريكار)، والتي تتضمن بوابة البيانات للنتائج العلمية لإسقاطات نماذج المناخ الإقليمية للمنطقة العربية. وقد أعدت محتويات الموقع الإلكتروني للمركز باللغتين الانكليزية والعربية، ويمكن الوصول له عبر الرابط: <http://www.unescwa.org/arab-centre-climate-change-policies>.

وفي إطار الشراكة مع الوكالة السويدية للتنمية الدولية (سيدا)، تابعت الأمانة التنفيذية للإسكوا تنفيذ المبادرة الإقليمية لنشر تطبيقات الطاقة المتجددة صغيرة السعة في المناطق الريفية في المنطقة العربية (REGEND) (2021-2017) وتنفيذ ملحق مشروع REGEND عن المياه والأمن الغذائي (2021-2019).

أما في إطار الشراكة مع البنك الدولي، فقامت الأمانة التنفيذية للإسكوا بالتوافق على برنامج عمل مشترك لمنطقة المشرق حتى كانون الأول/ديسمبر 2022 بشأن الموارد المائية المشتركة والزراعة والاقتصاد الدائري والبيانات الإحصائية.

التوصية (و)

الاستمرار في العمل على تعزيز التكامل في تمويل المشاريع من خارج الميزانية، وموارد البرنامج العادي للتعاون الفني، والميزانية العادية للإسكوا لدعم عمل الأمانة التنفيذية.

الإجراءات المتخذة

تستمر الإسكوا باعتماد مقاربة التكامل في إدارتها للموارد المالية المتاحة لها، إن كانت من الميزانية العادية للأمم المتحدة أو البرنامج العادي للتعاون الفني (الذي يكوّن جزءاً من الميزانية العادية) أو من خارج الميزانية. ولا شك في أن عام 2020 كان عاماً استثنائياً تحول فيه معظم الأنشطة إلى شبكة الإنترنت، فتحوّلت أيضاً طبيعة تنفيذ البرامج. واستفادت الأمانة التنفيذية من هذا التحول لإطلاق عملية إعداد حزمة واسعة من الأدوات لتضعها في متناول الدول الأعضاء، في مجالات مختلفة منها احتساب الفقر المتعدد الأبعاد؛ وتتبع التدابير الاقتصادية والاجتماعية المتخذة في أكثر من 170 دولة في العالم للتخفيف من آثار جائحة كوفيد-19 بهدف تبادل المعرفة؛ واحتساب تكلفة العنف ضد المرأة؛ ومدى امتثال السياسات إلى مبادئ العدالة الاجتماعية؛ وغيرها من الأدوات التطبيقية التي كانت قد رحبت بها اللجان الفرعية للإسكوا في مجالات مختلفة. كما شرعت الإسكوا في تطوير بوابات معرفية باللغتين العربية والإنكليزية، تتيح الأولى دورات تعليمية وتدريبية باللغة العربية؛ وتتيح الثانية عدداً كبيراً من المنتجات المعرفية بشأن أهداف التنمية المستدامة والمواد التدريبية المتصلة بها وغيرها باللغة العربية. أما البوابة الثالثة، فهي عبارة عن محرك للبحث قيد التصميم سيؤمن الوصول إلى أكثر من 160 موقعاً إلكترونياً تابعاً للأمم المتحدة من حول العالم وإلى جميع القرارات والوثائق الرسمية والتقارير والبحوث والموارد بشأن التنمية المستدامة من مكان واحد.

والمقاربة المتكاملة في إدارة الموارد والتغيرات الجذرية التي أحدثتها الجائحة قد سمحت بمرونة غير مسبوقة في اختيار المشاريع وتمويلها بما يناسب مبادئ إصلاح الإسكوا، التي كانت قد وافقت عليها اللجنة

التفذية في اجتماعها السادس المنعقد في مراكش، المملكة المغربية، في 15 و16 حزيران/يونيو 2019، والإسكوا في دورتها الاستثنائية السادسة المنعقدة في عمان، في 21 و22 كانون الأول/ديسمبر 2019.

التوصية (ز)

العمل على تحديث موقع التعاون الفني، بحيث يُتيح فرصةً للدول للاطلاع على ما يُنجز من أنشطة، وتطوير المنظومة الإلكترونية الداخلية في الإسكوا لمتابعة طلبات التعاون الفني مع الدول الأعضاء.

الإجراءات المتخذة

طوّرت الأمانة التنفيذية المنظومة الإلكترونية الداخلية لمتابعة طلبات التعاون الفني المرسلّة من قبل الدول الأعضاء. وقد بذلت جهوداً لإدراج كافة الطلبات في المنظومة ولضمان تلقيها من خلال القنوات الرسمية. كما طوّرت وسائل إخطار تلقائية ضمن المنظومة، تمكنها من إخطار الجهة الطالبة للتعاون الفني ونقطة الاتصال في الدولة المعنية بتسجيل الطلب. ومن شأن وسائل الإخطار الإلكترونية ضمان استكمال التنسيق وتبادل المعلومات وجهود الأمانة التنفيذية في التواصل الشخصي المباشر مع جهات الاتصال عند تلقّي طلب تعاون فني من دولة ما.

وقد طوّرت الأمانة التنفيذية وسيلةً ضمن المنظومة الإلكترونية أيضاً لإخطار فريق الأمم المتحدة القطري العامل في كلّ بلد بطلبات التعاون الفني التي تستلمها الإسكوا من هذا البلد، في محاولة لتفادي الازدواجية في جهود الهيئات التابعة للأمم المتحدة. وهي، في هذا المجال أيضاً، تستكمل الإخطارات التلقائية باجتماعات ثنائية مع المنسقين الوطنيين لتعزيز التعاون على تلبية طلبات التعاون الفني قدر المستطاع.

وقد أضافت الأمانة التنفيذية مؤخراً مكوناً جديداً إلى المنظومة، يهدف إلى إدراج خطة العمل التابعة لكل طلب فيها، ما يمكنها من تتبّع التقدم في التنفيذ وإرسال إخطارات تلقائية عند التأخر عن موعد تسليم الأجزاء المختلفة لخطة العمل أو تنفيذها. وتأمّل الأمانة التنفيذية أن تساعد المنظومة بشكلها الحالي على تحسين المتابعة وتبادل المعلومات بشأن أنشطة التعاون الفني التي تضطلع بها الإسكوا.

وتُتيح المنظومة في نسختها الحالية استخراج المعلومات الكميّة بشأن أعداد الطلبات وأنواعها ومدى التقدّم في تنفيذها. وهي مصدر التقرير الذي أعدته الأمانة التنفيذية لاستعراض أنشطة التعاون الفني لعام 2020 والذي يقدّم إلى اللجنة التنفيذية في اجتماعها السابع في إطار البند 4 من جدول الأعمال.

وقد أعدت الأمانة التنفيذية المكونات الجديدة لصفحة التعاون الفني على موقع الإسكوا الإلكتروني، لكنها ارتأت تحديث الموقع كلاً، وليس فقط الجزء المخصّص للتعاون الفني، لتسهيل تصفّحه ووصول جميع المستخدمين من أعمال الإسكوا إلى ما يعرضه من معلومات وتقارير وأدوات وصور وفيديوهات، إلخ. وقد أعدت هيكلية جديدة وتصميماً جديداً لجميع الصفحات، لكنّ عملية التحديث لم تنته بعد. وتتوقع إطلاق الموقع الجديد للإسكوا في أوائل عام 2021.